الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
17 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد والي ..... (نيجيريا)

وفي وقت لاحق: السيد هارت (نائب الرئيس) .....(بربادوس)

المحتويات

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ب) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

البند ٥١ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55053 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/C.2/60/L.2)

(ب) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (تابع) (A/C.2/60/L.3)

عرض مشروعي القرارين A/C.2/60/L.2 و L.3

١ - **السيدة ميلز** (جامايكا): متحدثة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، عرضت مشروعي القرارين A/C.2/60/L.2 المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية'' و A/C.2/60/L.3 المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''. فعبّرت عن الأمل في الوصول إلى توافق في الآراء بشأن النصوص، الذي يحاول أن يبني على التقدم الكبير المحرز منذ بداية السنة التي تكلّلت بالوثيقة الختامية للقمة العالمية المعتمدة من قبل الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

٢ - في الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/C.2/60/L.2 تُضاف عبارة ''التي نظمتها الأمم المتحدة'' بعد ''٢٠٠٥''. وفي الفقرة ٢، تُحذف الكلمة ''noting'' والفاصلة التي تسبقها. وتُستبدل كلمة ''for'' قبل كلمتي ''البلدان النامية'' في الفقرة ٦، بكلمة ''on''. وفي ختام الفقرة ١٠ تُستبدل كلمة ''الأونكتاد'' بعبارة ''مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية''.

٣ - بالإشارة إلى مشروع القرار A/C.2/60/L.3، قالت تُحذف من الفقرة السابعة من الديباجة عبارة ''إذ تشير كذلك إلى أن العديد من''. وفي الفقرة التاسعة من الديباجة، تُضاف كلمة ''will'' بدلاً من ''would''. وفي الفقرة ٤، تُحذف عبارة ''تؤكّد من جديد''. وفي الفقرة ٨، تُنقل الجملة ''باعتبار أن تخفيف الديون كثيرا ما تعادله نفقات مالية بالعملة المحلية'' إلى نهاية الفقرة مع استبدال كلمتي ''باعتبار أن'' بكلمة ''لأن''. واقترح أن تكون هنالك في الفقرة ١٠ إشارة محددة إلى: '' الديون مقابل الأصول المملوكة في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية''. وفي الفقرة ١٤، تُحذف كلمة ''و'' بين كلمتي ''المدينين'' و ''الرسميين''. وأخيراً، في الفقرة ١٩، تُستبدل كلمة ''و'' بعد كلمة ''مؤسسات'' بكلمة ''وكذا''.

البند ٥١ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع) (A/60/289 و Add.1، و A/60/219 و A/60/111)

٤ - **السيد آموروس** (كوبا): أعرب عن أسفه لكون البلدان الفقيرة ما زالت تدفع ما يزيد عن ٤٣٦ بليون دولار سنوياً إلى البلدان الغنية لخدمة الديون و ١٠٠ بليون دولار سنوياً للتعريفات الجمركية عن منتجاتها للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، في الوقت الذي تدفع فيه هذه الأخيرة إلى مزارعيها ما يزيد عن ٣٠٠ بليون دولار كإعانات. وأضاف أنه في هذه الأثناء، لم يتحقق سوى تقدم طفيف فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تبلغ بالكاد ٠,٢٥ في المائة من الناتج المحلّي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. وبرغم الالتزامات التي قُطعت مؤخّراً بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للجنوب، بما في ذلك تحديد جداول زمنية لبلوغ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، ليس هناك أية ضمانات بأن تتلقّى البلدان النامية حقاً الـ ١٥٠ بليون دولار المطلوبة لإنجاز أهدافها الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي، ولا أن تؤدّي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زيادات حقيقية في الموارد المالية من أجل التنمية.

٥ - وأوضح، في هذا الصدد، أن إنشاء آلية لمتابعة التعهّدات بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر حاسم من أجل كفالة الشفافية والمساءلة في تقييم تنفيذ الأهداف في مجال

تمويل التنمية. وعلاوة على ذلك، تحتاج البلدان الفقيرة إلى حيّز سياسي يسمح بتطوير أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية، كما يتبين من الفشل الذريع للنماذج السياسية والاقتصادية المفروضة على بلدان الجنوب. والطريقة الوحيدة لكفالة استخدام التعاون الإنمائي بحق وضمان استخدام تلك المساعدة المالية بكفاءة، هي الاحترام التام لسيادة الدول. وأعرب عن خيبة أمل وفده إزاء المعاملة السطحية التي حظيت بها جميع المواضيع المهمة المتمثلة في استحداث مصادر مبتكرة للتمويل في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وما يزال تحقيق مزيد من التقدّم مطلوباً فيما يتعلّق بتنفيذ مقترحات مثل حقوق السحب الخاصة والضرائب على المضاربات المالية وانبعاثات الكربون. غير أن هذه المصادر البديلة للتمويل ينبغي ألاّ تحل محل الالتزامات الدولية المتعهد بها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ومسائل أخرى ذات صلة.

٦ - وأكد أن من المهم تلبية تلك الالتزامات، التي تتعلّق بمجالات ذات أولوية عليا للبلدان النامية كالديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، بغية تحقيق تغيّرات لا غنى عنها تتطلّبها منظومة العلاقات الدولية الحالية. وينبغي حظر بعض الممارسات كالحواجز التجارية والاشتراطات في المساعدة والتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية كالحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الجائر والظالم المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٤٠ عاماً إذا أُريد إحراز أي تقدّم حقيقي في تنفيذ جدول أعمال عملية تمويل التنمية، وفي تحقيق تعاون دولي بحق.

٧ - **السيد ملندا** (الكونغو): قال إنه ينبغي للأسرة الدولية مواصلة السعي للحصول على المزيد من الدعم لالتزامات مونتيري من أجل إيجاد المزيد من الموارد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم تحقيق نتائج ملموسة قبل مؤتمر المتابعة الأول لمؤتمر مونتيري، الذي سيُعقد في قطر عام ٢٠٠٧، على ضوء نتائج الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ولا بد من تشجيع جميع المبادرات المتّخذة أو المعلن عنها المتعلّقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٨ - وتابع قائلا إن توافق آراء مونتيري دعا الدول إلى زيادة التحكّم بالتنمية بتحسين الاستفادة من مواردها. وعليه فقد أعدّت حكومته ورقة استراتيجية الحد من الفقر، التي تركز على بناء التوازنات الاقتصادية الكلية ومكافحة وفيات الأطفال والجوائح كفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وفقر الدم المنجلي.

٩ - وقال إنه يأمل في الإسراع باعتماد ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي أعدّتها الكونغو بغية تأهيلها للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأن بلده ملتزم بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للعمل. ومع ذلك، فإن تنفيذ الخطة يتوقف إلى حد كبير على إنشاء شراكة عالمية فعلية. وتتفق قمة برازافيل الأخيرة بشأن حوض الكونغو مع هذا الهدف.

١٠ - **السيد كيتي خون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم مجموعة البلدان غير الساحلية النامية، فقال إن الجهود المبذولة من قبل هؤلاء قد أحبطت بسبب انعدام النمو الاقتصادي. وإن تكاليف النقل والنقل العابر الباهظة وأسس الموارد الضيقة والأسواق المحلية الصغيرة لا تجتذب المستثمرين الأجانب. إضافة إلى ذلك، تدفع تلك البلدان أيضاً أثماناً باهظة للواردات. وبالتالي تحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي. وتابع قائلاً إنه يرحّب بوضع الاتحاد الأوروبي جدولاً زمنياً للوصول إلى هدف الـ ٠,٧ في المائة المتفق عليه بحلول عام ٢٠١٥ للمساعدة الإنمائية الرسمية، ويحثّ تلك الجهات المانحة التي لم تفعل ذلك بعد

على أن تحذو حذوها. ومع ترحيبه بالالتزامات الإضافية التي قامت بها مجموعة الثمانية لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما يقارب ٥٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠١٠، أعرب عن أمله أن تستفيد جميع البلدان الأقل نمواً و البلدان غير الساحلية الأقل نمواً من مجموعة المعونات هذه. إضافة إلى ذلك ينبغي أن تكون المعونة غير مقيّدة، وأن تتّجه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى دعم الأولويات الإنمائية الوطنية، في حين يجدر استكشاف مصادر إبتكارية وإضافية لتمويل التنمية.

١١ - وأشار إلى أن بإمكان التجارة أن تكون محرّكاً للنموّ والتنمية المستدامين ودعا إلى استنتاج عادل لجولة الدوحة الإنمائية. وتابع قوله إنه ينبغي إيلاء الاهتمام بصفة خاصة للمنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية على النحو الوارد في برنامج عمل ألماتي. وستواصل البلدان غير الساحلية الأقل نمواً موقفها الموحّد كما حدده منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية. على الرغم من إحراز بعض التقدم، يُستبعد بلوغ أهداف برنامج عمل ألماتي بدون مساعدة مالية وتقنية ملائمة من المجتمع الدولي. لذلك فهو يناشد جميع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية الوفاء بتعهداتهم في إطار برنامج عمل ألماتي. وفي هذا الصدد، يمكن لمجلس اقتصادي واجتماعي مختص وفعال أن يلعب دوراً حاسماً في تنسيق السياسات مع المؤسسات المالية الدولية للنقد والتجارة.

١٢ - **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): قال إن المجتمع الدولي لم يفِ حتى الآن بالتزاماته بالتمويل الإنمائي. وأشار إلى أنه جرى تسليط الضوء على الوضع المؤلم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في جاكرتا في آب/أغسطس. وذكّر بأن المنطقة تضمّ ثلثي فقراء العالم، والحاجة تدعو إلى إرادة سياسية قوية وإجراءات جريئة وحاسمة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر. وستلعب الشراكة الإقليمية والتعاون دوراً حاسماً لتمكين العديد من البلدان من إنجاز الأهداف.

١٣ - وأوضح أنه ينبغي تحديد أنجع السبل لتعبئة الموارد المالية الإنمائية المحلية والدولية وتشجيع قدر أكبر من الاتساق بين وكالات التنمية المتعددة الأطراف والنظام المالي والتجاري المتعدد الأطراف. ويتعيّن استكشاف آليات مبتكرة للتمويل الإنمائي، على ألاّ تكون بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن التنمية على عاتق البلدان النامية، لكن الجهود المحلية تتطلّب إطاراً دولياً داعماً. وتتبنّى إندونيسيا استراتيجية للتنمية الوطنية مؤاتية للنمو وحافزة للعمالة ومراعية للفقراء. وتسعى إلى زيادة معدّل النمو فيها بالمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة الضريبية وإصلاحات القطاع المالي.

١٤ - وقال إن إندونيسيا ترحب بالجداول الزمنية الموضوعة من قبل بعض البلدان المانحة لتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتأمل بأن يحذو حذوها مزيد من البلدان. وأوضح أنه ينبغي استكمال الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية بزيادة القدرة الاستيعابية لدى البلدان المستفيدة وأن تتضمّن المعونة الدولية جهوداً لتحسين بناء القدرة على إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٥ - وأردف قائلا إن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية سيوفر مصدراً رئيسياً للتنمية، ويتعيّن على البلدان المتقدمة النمو تطبيق معاملة تفاضلية على البلدان النامية وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق وتخفيض الإعانات المالية لمنتجاتها الزراعية. وتحتاج البلدان المانحة إلى بذل المزيد من الجهد للتخفيف من عبء الديون الخارجية عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان النامية. وأخيراً من المهم جداً تنفيذ توافق آراء مونتيري وتقدّر اندونيسيا عرض حكومة قطر استضافة اجتماع متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

١٦ - **السيد هارت** (بربادوس): نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

١٧ - **السيد ماسيو** (المكسيك): رحّب بالمبادرات الأخيرة لزيادة التمويل الإنمائي. وقال إنه، مع ذلك، ينبغي الوفاء بجميع التزامات توافق آراء مونتيري وتحقيق المزيد من التقدم في تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل التنمية في المجالين الحيويين للتجارة وإدارة الشؤون الاقتصادية الدولية. إن توافق آراء مونتيري هو أداة أساسية للوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الأخرى، لكنه هو أيضاً غاية بحد ذاته، حيث يتضمن التزامات بتعزيز التنمية ويعتبر تجسيداً للتحالف الإنمائي العالمي.

١٨ - وأضاف قائلا إنه يتعيّن أن تحدّد اللجنة الثانية جدول أعمال مؤتمر دولي لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. ولا ينبغي للمؤتمر أن يحاول إعادة التفاوض بشأن الالتزامات المتّفق عليها سابقاً، بل أن يستهدف تنفيذ وتعريف الأعمال ذات الأولوية. ويمكن لهذه الأخيرة أن تتضمّن أعمالاً مصممة لتحقيق أقصى تأثير للقطاع الخاص في التنمية، وإجراءات لكفالة فعالية المساعدة الإنمائية، وزيادة في دور المجتمع المدني في متابعة المؤتمر. ويمكن فحص الطرق الكفيلة بتحسين الرصد المؤسّسي، وفي الوقت عينه يمكن إنشاء مؤشرات لقياس التقدم المحرز في المجالات التي يصعب تحديدها كمياً كالحكم الرشيد وسيادة القانون.

١٩ - **السيدة غرينديلي** (أستراليا): قالت إن النهج المتكامل لتوافق آراء مونتيري الذي يتطلّب شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أمر ضروري لتحقيق تقدم في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتبر النمو الاقتصادي المستدام ذو القاعدة العريضة وسيلة أساسية للحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة، كما يتّضح ذلك من تجربة شرق آسيا. وتُبيّن معدلات النمو الاقتصادي الرائعة والحد من الفقر في تلك المنطقة الفوائد الجمّة للسياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الملائمة للنمو. وخلافاً لذلك، ما تزال منطقة المحيط الهادئ بعيدة كل البعد عن تلك الطريق في تحقيق كل الأهداف تقريباً. وبناء على ذلك، يركّز برنامج المعونة الأسترالي على ذلك المجال. وقالت إن أستراليا تدعم نهجا متكاملا لتمويل التنمية يعمل على تعبئة الموارد المحلّية ويسهّل الاستثمار المباشر الأجنبي ويسعى إلى تحرير التجارة ويزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية الفعالة.

٢٠ - وتابعت قائلة إن المعونة تلعب دورا أساسيا في الحدّ من الفقر. وستبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الأسترالية بحلول عام ٢٠١٠ ضعف مستوياتها في عام ٢٠٠٤. مع ذلك، فإن المعونة ستكون مشروطة بتعزيز الحكم الرشيد والحدّ من الفساد في البلدان المتلقية. وينبغي أن تقوم جهود المعونة الفعالة والمتناسقة على صكوك مكيّفة مع ظروف كل بلد على حدة. إن تمويل الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية عبر وسائل تقليدية يتّسم بالبساطة والفعالية من حيث الكلفة والشفافية. لذلك فإن أستراليا لن تشارك في المرفق الدولي للتمويل وفي مقترحات الضريبة العالمية. كما تستمر في دعمها لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف عبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك، فإن المعونة لن تكون فعالة بدون حكم رشيد يفضي إلى نشوء بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص والعمالة.

٢١ - ثم أضافت أن توافق آراء مونتيري قام بتحديد الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأن أستراليا تؤيّد استراتيجية موريشيوس تأييداً كاملاً وقد زادت التزاماتها بصورة جوهرية خلال السنين الأخيرة. وتابعت قائلة إن الدول في حالات ما بعد الصراع. والدول الضعيفة تواجه تحديات خاصة. كما أن فك الارتباط عن هذه الدول لا يشكل أحد الخيارات، لكن ينبغي لطبيعة الالتزام أن تكون متكاملة ومبتكرة.

٢٢ - وختاما قالت إن تحرير التجارة هو محرّك لتنمية عالمية مستدامة، ويتعيّن إيلاء اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بحلول ٢٠٠٦ الأولوية العليا، وخاصة فيما يتعلق بالزراعة.

٢٣ - **السيدة يول** (النرويج): قالت إن توافق آراء مونتيري شدد على أن من الشروط المسبقة لتعبئة الموارد المحلية والدولية الحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية السليمة. ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في رصد التقدم الذي تحرزه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في تحقيق تلك الأهداف والامتثال لها وفي الإبلاغ عن نتائج هذا الرصد. وترحب النرويج بالالتزامات الأخيرة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الديون. ومع ذلك يتعين إحراز المزيد من التقدم صوب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لبلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة.

٢٤ - وواصلت كلامها قائلة إن النرويج ممن يؤيدون بقوة تخفيف الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلا أنه يلزم بذل المزيد من الجهد للوصول إلى مستوى تحمل أعباء الديون. لذلك تؤيد النرويج اقتراح مجموعة الثمانية لإلغاء الديون المتعددة الأطراف. وينبغي أن يكون للمؤسسة الإنمائية الدولية قدرة مالية قوية، وأن تكفل الجهات المانحة دفع تعويض كامل للمؤسسة عن التدفقات التي تضيع نتيجة لتخفيف الديون، بالإضافة إلى المساهمات العادية التي تقدمها الجهات المانحة إلى المؤسسة.

٢٥ - واسترسلت قائلة إن النرويج تؤيد تشديد مجموعة الثمانية على الحكم الرشيد والمساءلة والشفافية لتأمين الاستفادة الكاملة من إلغاء الديون. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون تخفيف الديون منطويا على شروط تتجاوز ما تشترطه الترتيبات الحالية للمؤسسة. كما تؤيد خفض الديون للبلدان المتوسطة الدخل التي لديها مشاكل واضحة تتعلق بالسداد، وتدعم نهج إيفيان لنادي باريس، الذي تستطيع بموجبه البلدان التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تحصل على تخفيف في الديون استنادا إلى معايير القدرة على تحمل الديون. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا النوع من تخفيف الديون على حساب البلدان الأشد فقرا. ومن الأشكال الأخرى الممكنة لتخفيف الديون مبادلة الديون المنسقة على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل مشاريع التنمية للبلدان المعنية.

٢٦ - وينبغي أن تتحقق في المستقبل كفالة الاقتراض والإقراض الحذر، وأن يتوخى تحقيق تعاون منهجي دولي لتحسين إدارة الديون وأشد البلدان فقرا. وتشكل مسألة آليات معالجة الديون أيضا أحد الاعتبارات الهامة للقدرة على تحمل أعباء الديون وهي تستحق لمزيد من المناقشة. وينبغي أن يؤدي تخفيف عبء الديون إلى إتاحة المزيد من الموارد؛ وينبغي كذلك ألا تستخدم ميزانيات المؤسسة الإنمائية الدولية لتمويل عمليات تخفيف الديون على الصعيد الثنائي.

٢٧ - واختتمت كلمتها قائلة إن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن تتقبله البلدان النامية بشكل كامل بغية تعزيز جهود المواءمة. وأضافت قائلة إنه ولئن كان التنسيق والمواءمة على الصعيد القطري أمرا هاما فإن التماسك بين المنظمات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي أمر ينبغي تحسينه أيضا.

٢٨ - **السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تمويل التنمية يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالجوانب المتصلة بالتنمية في النظام المالي الدولي والديون الخارجية. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة توافق آراء مونتيري وتؤكده من جديد. ونتيجة لنمو الدخل السريع في الاقتصادات النامية الكبيرة يسير ما نسبته ٧٠ في المائة تقريبا من سكان العالم

النامي على درب الوفاء بالهدف الإنمائي للألفية الذي يتوخى الحد من الفقر، وربما تتمكن بلدان كثيرة من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وباختيار البدائل الصحيحة تتوفر لجميع الأطراف الفاعلة المعنية فرصة جيدة لبلوغ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لنفسه في مونتيري وفي إعلان الألفية.

٢٩ - وتقع على عاتق البلدان النامية المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية الخاصة بها وعن إقامة الحكم الرشيد الذي يكمن في لب عملية التنمية. ومن الأمثلة على الجهود الرامية إلى تحسين الحكم اتفاقية الأمم المتحدة الأخيرة لمكافحة الفساد، والآلية الأفريقية للاستعراض فيما بين النظراء التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك المبادرة الجارية لدعم الإصلاح والنمو في الميدان الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا. ومن الضروري اتخاذ المزيد من مثل هذه المبادرات.

٣٠ - وتستحق عملية تعبئة الموارد على الصعيد المحلي اهتماما لا يقل عن الاهتمام الذي يولى لقضايا المعونات والتجارة والديون على الصعيد المتعدد الأطراف. والواقع أن الموارد المحلية تمثل إمكانات هائلة. ووفقا لتقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية المعنون ''إطلاق العنان لروح تنظيم المشاريع الحرة: جعل المشاريع التجارية تعمل لصالح الفقراء''، لدى البلدان النامية ما مقداره ٩,٤ من تريليونات الدولارات الأمريكية في أصول مالية خاصة لا يمكن تعبئتها على نحو كامل من أجل التنمية، والسبب في ذلك هو الفساد وعدم كفاية الحماية القانونية للممتلكات والعقود. ويستفيد الفقراء من الأسواق التنافسية، والحقوق الفعلية في الملكية، وسيادة القانون. وتدعم الولايات المتحدة من خلال مؤسسة تحدي الألفية الجهود التي تبذلها أشد البلدان فقرا من أجل أن تحكم بعدالة، وتستثمر في شعوبها، وتشجع الحرية الاقتصادية. وثمة مقترحات لتقديم المساعدة من حساب التحدي الألفي، الآلية التنفيذية لمؤسسة التحدي الألفي، يقوم بإعدادها ١٧ بلدا من بينهم ثمانية بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والتزمت مؤسسة التحدي الألفي حتى الآن بما يزيد عن ٩٠٠ مليون دولار في اتفاقات أبرمتها مع مدغشقر وهندوراس والرأس الأخضر ونيكاراغوا وجورجيا.

٣١ - وواصل كلامه قائلا إن الولايات المتحدة اضطلعت بدور قيادي في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، وأبرمت اتفاقات بشأن مناطق التجارة الحرة مع العديد من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وسيكون الإنجاز الهام التالي هو المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وسوف تزيل الولايات المتحدة جميع الإعانات التي تقدمها للمنتجات الزراعية بمجرد أن تبدي البلدان الأخرى الاستعداد لفعل الشيء نفسه. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، التزم قادة مجموعة الثمانية بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستحقة للمؤسسات المالية الدولية الكبرى إلغاء تاما، وتشجيع الحكم الرشيد والمستجيب، والاستثمار في الشعوب، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة. وقال في ختام كلمته إن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الولايات المتحدة زادت إلى الضعف تقريبا في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ وبلغت ١٩ بليونا من الدولارات الأمريكية، أي ما يوازي تقريبا ربع كل المساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو. كما زادت المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ثلاثة أضعاف تقريبا منذ عام ٢٠٠٠، وسوف تتضاعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠١٠.

٣٢ - **السيد غريغور** (جمهورية مولدوفا): تكلم باسم مجموعة دول غوام، وهي أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا، فقال إن التنمية تمثل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء في ذلك الاتحاد. ولتنفيذ نتائج توافق آراء مونتيري، من الضروري البناء على نصوص الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة

العالمي لسنة ٢٠٠٥، مع مراعاة جملة أمور من بينها الشواغل الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال أيضا إن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي جرى في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ومؤتمر القمة العالمي قد وفر علامات مشجعة عن التقدم المحرز، إلا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به.

٣٣ - وواصل كلامه قائلا إن دول مجموعة غوام اعتمدت سياسات اقتصاد كلي وطنية سليمة شجعت النمو، وحسنت مناخ الاستثمار، مما أدى إلى تحقيق تقدم كبير في السنوات الأخيرة من حيث الأداء والتقدم في المجال الاقتصادي صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري بذل المزيد من الجهود لتعزيز الاستقرار المالي وتنفيذ السياسات الهيكلية التي تفضي إلى تنمية القطاع الخاص. وأضاف قائلا إن إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في خطط التنمية الوطنية والحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة في شؤون الإدارة العامة وإدارة النفقات، ومكافحة الفساد هي أمور ضرورية لتعبئة الموارد المحلية والخارجية. ولذلك تقوم بعض دول مجموعة غوام باتخاذ اللازم نحو التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٤ - واسترسل قائلا إنه نظرا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة هي أمور حاسمة لنمو الاستثمارات، فقد رحبت دول مجموعة غوام بنصوص الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، التي تشجع مثل هذه التدفقات، وتزيد من تحسين كل من بيئة الأعمال والإطار التشريعي والتنظيمي من أجل إتاحة فرص جديدة للاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنه وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونات، من الضروري تحسين نوعية وفعالية المعونات الأجنبية بمواءمتها مع أولويات التنمية الوطنية، وتنسيق المعونات الآتية من شتى المانحين بغية تخفيف العبء الإداري على البلدان المستفيدة. ونظرا لأن وجود آليات تمويلية مبتكرة جديدة يمكن أن يزيد من حجم الموارد ومن إمكانية التنبؤ بها، وقال إن دول مجموعة غوام تؤيد مرفق التمويل الدولي، والمبادرة الخاصة بمكافحة الجوع والفقر، وإعلان نيويورك بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية. وتؤيد أيضا اتخاذ إجراءات لخفض تكلفة التحويلات المالية من المهاجرين وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من تأثيرها على التنمية.

٣٥ - واسترسل قائلا إن وجود نظام مالي دولي مستقر ضروري لتحقيق تنمية مطردة ومشتركة على نطاق واسع، في حين أن الكفاءة في توزيع الموارد تؤثر على التدفقات المالية من وإلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال بعد ذلك إن من دواعي القلق العميق زيادة التدفقات المالية الصافية إلى الخارج من تلك المجموعة من البلدان، وحقيقة أن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أصبحت من الجهات المتلقية الصافية للتحويلات المالية. لهذا، لا بد من اتخاذ تدابير فعالة من أجل عكس مجرى ذلك الاتجاه ومعالجة التقلب الشديد للتدفقات المالية الخارجية. وينبغي تقوية الهيكل المالي الدولي، لا سيما فيما يتعلق باتقاء الأزمات المالية وإدارتها. ومن الحيوي لاتقاء تلك الأزمات الرقابة على السياسات الوطنية المتعلقة بالشؤون المالية والاقتصاد الكلي. وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يواصل استعراض فعاليته في هذا المجال. وتتطلب الرقابة الفعالة اتخاذ نهج خاص لكل بلد. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية، تمشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥.

٣٦ - وواصل كلامه قائلا إن مسألة خدمة الديون الخارجية تشكل تحديا خطيرا للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، لا سيما في أفريقيا. وأضاف قائلا إن نهج إيفيان يعتبر وسيلة مناسبة لمعالجة الأثر

السلبي لعبء الديون على تنمية البلدان المتوسطة الدخل. كما أن التجارة لا توسع نطاق فرص النمو والتنمية والعمالة فحسب، بل أنها تساهم أيضا في إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وعلى ذلك، ينبغي أن يؤدي المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وشفافية وغير تمييزي، وإلى تعزيز البعد الإنمائي لجولة الدوحة.

٣٧ - وقال في ختام كلمته إنه ينبغي تسهيل انضمام البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية، وأخذ حالة التنمية فيها في الحسبان إلى جانب أي مصاعب تتعلق بالوضع الجغرافي الخاص بكل بلد. وقد وفر الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية أساسا لتحسين السياسات المحلية والدولية. وينبغي للجنة الثانية أن تتناول الطرائق المتعلقة بمواصلة استعراض توافق آراء مونتيري.

٣٨ - **السيد سيلفا** (الرأس الأخضر): قال إن الأمل الذي أنعشه توافق آراء مونتيري قد بدأ يتلاشى نظرا لعدم الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية. وأضاف قائلا إن البلدان النامية نفذت الكثير من توصيات توافق الآراء هذا. وأظهرت الكثير من الخصائص التي تعتبر هامة لتعبئة الموارد المحلية والدولية المطلوبة للتنمية، غير أنها ستبقى دون القدر اللازم لتحقيق أهداف التنمية ما لم يتم الوفاء بالالتزامات الدولية. وطالب بإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن الرأس الأخضر اتخذ خطوات لتشجيع الحكم الرشيد والشفافية في الشؤون العامة والمساءلة وسياسات الاقتصادي الكلي الحصيفة، وأنشطة القطاع الخاص وسيادة القانون، حقق من خلالها قدرا من النجاح في تعبئة النمو المحلي، ولكن عجز عن جذب أي استثمار أجنبي مباشر يعتد به، ربما لعدم كفاية البنية التحتية، كالطرق والموانئ والمطارات.

٣٩ - واستطرد قائلا إن الأمل أخذ ينتعش مع ذلك بسبب المبادرات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والخطوات الأخيرة التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو في مجالي المساعدة والديون، مثل الوثيقة الختامية لمنتدى باريس الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، وقرار مجموعة الثمانية بإلغاء ديون بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستحقة للمؤسسات المالية الدولية بنسبة ١٠٠ في المائة، وهو تدبير ينبغي توسيع نطاقه ليشمل بلدانا أخرى. وقد تلقى الرأس الأخضر دعما قيما من خلال حساب التحدي الألفي لإنشاء أو تحسين بنيته التحتية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي. وتحتاج البلدان النامية إلى المزيد من مثل هذا التعاون. وقال أيضا إن من دواعي التشجيع أن بعض الجهات المانحة، ومعظمها من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حققت هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو خططت لبلوغه قبل عام ٢٠١٥. والرأس الأخضر يحث البلدان المتقدمة النمو الأخرى على أن تفعل نفس الشيء. وعلاوة على ذلك، ينبغي الوفاء بهدف تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا قبل عام ٢٠١٠. واسترسل قائلا إن مداولات المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية لإخضاع المزيد من الديمقراطية على مؤسسات بريتون وودز يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. واختتم كلمته معربا عن ترحيب الرأس الأخضر بعرض قطر استضافة مؤتمر المتابعة لنتائج مونتيري في عام ٢٠٠٧.

٤٠ - **السيد المجبري** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن تعبئة الموارد المالية واستخدامها بشكل فعال لأغراض التنمية يمثلان أداة رئيسية للشراكة العالمية من أجل تحقيق أهداف كالأهداف الإنمائية للألفية. وناشد في هذا الصدد الدول التي

لم تفعل ذلك حتى الآن أن تحذو حذو الدول التي حققت بالفعل الهدف المتوخى للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو حددت جدولا زمنيا لبلوغه. كما رحب بالمبادرات الإقليمية والعالمية التي تستهدف البحث عن مصادر جديدة لتمويل التنمية، وخصوصا جهود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الثمانية، والاتحاد الأوروبي، الرامية إلى تعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية في أفريقيا من خلال صفقات معونة سنوية تستمر حتى عام ٢٠١٠. واسترسل قائلا إنه من الحتمي تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، القارة الوحيدة غير القادرة فيها يبدو على تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بتقديم الدعم وتعبئة الموارد لبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في القطاعات التي حددت بأنها ذات أولوية، وتعزيز جهود الأمم المتحدة الرامية إلى استتباب السلام والأمن، وكذلك بالمساعدة في التصدي للأمراض مثل الإيدز والملاريا من خلال جملة أمور من بينها تشجيع الشركات على إنتاج أدوية مسعرة بسعر مناسب للاستخدام في أفريقيا. وقال إنه من المهم أيضا دعم الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي تنظمه الجمعية العامة كل فترة سنتين وكذلك اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية مع الأطراف المؤثرة الرئيسية الثلاثة، ورحب في هذا الصدد بعرض قطر الكريم لاستضافة المؤتمر المعني باستعراض توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٧.

٤١ - **السيد عبد المجيد** (العراق): رحب بمبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن وضع جدول زمني لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن الموارد في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، التي كان يمكن استثمارها في التنمية تستخدم بدلا من ذلك في خدمة الديون، مما يشكل مشكلة خطيرة. وهو لذلك يأمل في أن يتسع نطاق مبادرة مجموعة الثمانية، التي تلقى الترحيب بشأن إلغاء ديون بلدان العالم الأشد فقرا والمثقلة بالديون بحيث تشمل بلدانا أخرى. وأعرب أيضا عن الأمل في أن يقوم المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بوضع الخطوط العريضة لنظام تجاري عالمي يتيح لسلع البلدان النامية الفرصة للنفاذ بطريقة منصفة وغير مقيدة إلى الأسواق في البلدان المتقدمة.

٤٢ - واسترسل قائلا إن بلدي لا يزال يعاني من ظروف صعبة بسبب السياسات المضللة التي كان يتبعها النظام السابق. وهو لذلك يتطلع إلى الدعم من المجتمع الدولي في جهوده لإعادة بناء اقتصاده وبنيته التحتية، خصوصا وأن لديه ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، كما أن لديه الآن قيادة وطنية جديدة تعمل من أجل العودة بالبلاد إلى وضعها الطبيعي في المجتمع الدولي، وتوطيد الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية. وحث الدول المانحة على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها لتعمير العراق. واختتم كلمته معربا عن الترحيب بعرض قطر استضافة المؤتمر المقبل لاستعراض نتائج توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٧.

٤٣ - **السيد فومبا** (مالي): قال إن الحد من الفقر مسؤولية مشتركة. ويمكن القول بشكل عام بأن البلدان النامية أحرزت تقدما مشجعا من حيث تحسين نظام الحكم، وتحرير الاقتصاد، وإصلاح الأوضاع المالية العامة، ومكافحة الفساد. وفي الوقت نفسه، بدأت المساعدة الإنمائية الرسمية تزيد مرة أخرى كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، ووصلت في بعض الحالات إلى نسبة ٠,٧ في المائة أو أكثر (و ٠,١٥ في المائة بالنسبة لأقل البلدان نموا). وعلاوة على ذلك، اتخذت تدابير لتخفيف عبء الديون، تشمل القرار الذي اتخذته مؤخرا مجموعة الثمانية بشأن إلغاء الديون المستحقة على أفقر بلدان العالم المثقلة بالديون

الـ ١٨، ومن بينهم مالي. وقال إن هذا التدبير ينبغي تطبيقه أيضا على الديون الثنائية.

٤٤ - وواصل كلامه قائلا إنه على الرغم من هذه الخطوات الهامة، ما زال التقدم المحرز فيما يتعلق بالحد من الفقر غير كاف. وهناك بلدان كثيرة مثل مالي لا تزال أبعد ما تكون عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف قائلا إن مالي كانت تتوقع تعبئة ما مقداره ٢٦٥ مليونا من الدولارات الأمريكية من المدخرات الوطنية خلال خمس سنوات، ولكنها عجزت عن تحقيق النمو اللازم لبلوغ تلك الغاية، ويعود السبب في ذلك أساسا إلى الوضع الاقتصادي الدولي والى حدوث كوارث طبيعية، مثل نقص الأمطار وغزو الجراد. ونظرا لأن أكثر من نصف سكان مالي ما زالوا يعيشون على دخل لا يتجاوز دولارات واحدا للفرد في اليوم، فإن فرص الادخار تكاد تكون معدومة. وعلاوة على ذلك، فقدت البلدان الفقيرة دخلا كبيرا من الصادرات بسبب الدعم الذي تقدمه البلدان الغنية لمنتجاتها الزراعية. وعلى سبيل المثال، كانت مالي قد قررت تنمية قطاعها الزراعي المنتج للقطن، الذي تتمتع فيه بميزة نسبية، ولكن أسعار القطن أخذت تتهاوى بسبب سياسات دعم المنتجات الزراعية. وبدلا من أن يكون قطاع القطن في مالي مصدرا للأموال اللازمة للحد من الفقر، أصبح نتيجة لذلك مصدرا لتوليد الفقر.

٤٥ - وواصل كلامه قائلا إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن كافيا. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل لتحسين بيئة قطاع الأعمال من خلال إصلاح الإطار القانوني، وتبسيط تشريعات الاستثمار، واتباع نظام الإجراء الموحد، وتوفير الحوافز، وتخفيض الضرائب وغيرها من الرسوم، لم يزدد الاستثمار الأجنبي المباشر. وبغية جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، ينبغي للبلدان المماثلة لمالي أن تقوي بنيتها التحتية الأساسية وقدرات مواردها البشرية، وهي بحاجة إلى دعم مالي كبير لتحقيق هذه الغاية. وبغية تلبية هذه الاحتياجات، ينبغي توخي مصادر تمويلية جديدة. لهذا، تؤيد مالي المبادرات التي من قبيل مبادرة مرفق التمويل الدولي، ومكافحة الجوع والفقر، والمشروع النموذجي للضريبة على تذاكر الطائرات. كما تؤيد تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي، خصوصا في مؤسسات بريتون وودز، وزيادة شفافية الأسواق المالية الدولية لجعلها أيسر منالا للبلدان الفقيرة. واختتم كلمته قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعتبر تكملة هامة للمبادرات بين الشمال والجنوب في مجال تمويل التنمية، وينبغي لذلك أن يحصل على دعم أقوى من منظومة الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.